

تبتت في الولايات المتحدة وأوروبا مواقف أقل تشدداً

«الوطني»: البنوك المركزية تلمح لتحويل مسارها في ظل ضعف مؤشرات النمو

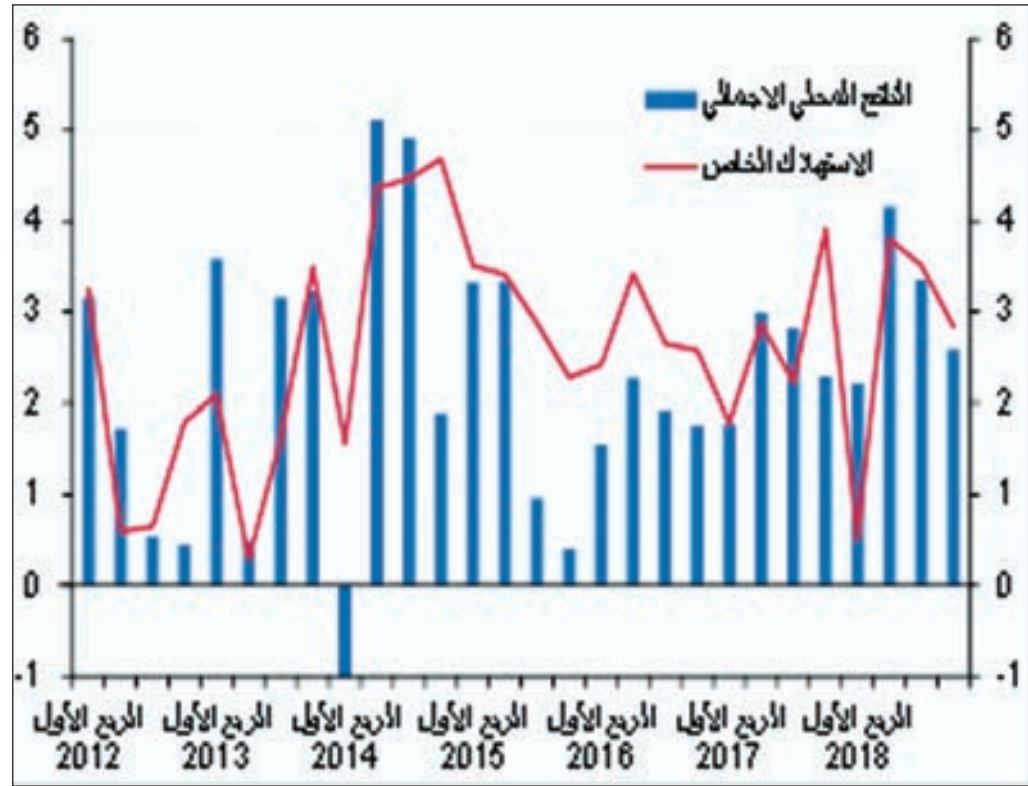
قال تقرير البنك الوطني ان البداية القوية التي استهلت بها الأسواق المالية تداولات العام الجديد استمرت إلى شهر فبراير مع تسجيل أسواق الأسهم العالمية لمزيد من الارتفاعات، على الرغم من إشارات تباطؤ وتيرة نمو الاقتصادات الكبرى بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا والصين.

ويكسر هذا الارتفاع جزئياً تعافي الأسواق بعد العمليات البيعية المكثفة التي شهدتها في شهر ديسمبر، كما تعكس أيضاً مدى التفاؤل باقتراب نهاية النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين بعد موافقة الولايات المتحدة على تأجيل رفع الرسوم الجمركية المقررة في مارس، بما يشير إلى اقتراب التوصل إلى اتفاق بين الطرفين.

كما كان هناك أيضاً ثقة متزايدة بأن صانعي القرارات سيدعمون النمو، مع تبني البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا مواقف أقل تشدداً وكذلك إعلان الصين عن إجراءات تحفيزية جديدة.

وعلى صعيد الأرباح الإيجابية الخاصة بمنطقة الخليج، ارتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها في ثلاثة أشهر، مدعومة بعلامات تدل على التزام منظمة الأوبك بخفض حصص الإنتاج المتفق عليها في ديسمبر الماضي.

وأضاف التقرير: «أظهرت التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من العام



ومع استمرار تلاميذ أثر تلك المحفزات وتأخر تأثير ارتفاع أسعار الفائدة في وقت سابق، سيشهد النمو تباطؤاً أكبر في العام 2019.

ويشير التوقع الآتي «Nowcasts» الصادر عن الاحتياطي الفيدرالي في كل من أتلانتا ونيويورك إلى بلوغ معدل النمو إلى مستويات أقل من 1% في الربع الأول من العام 2019.

عليه في الربع الثالث، في حين استمرت الصادرات الصافية في الضغط على النمو بسبب ضعف معدلات التصدير. وتعني تلك الأرقام أن إجمالي النمو في العام 2018 قد بلغ 2.9%، مرتفعاً من 2.2% في العام 2017 وإن كان أقل هامشياً عن نسبة 3% التي استهدفها الرئيس ترامب على الرغم من جهود التحفيز المالي الهائلة في وقت سابق من العام.

2018 «الذي تأجل إعلانه لمدة شهر بسبب الإغلاق الحكومي» تسجيل معدل نمو بنسبة 2.6% على أساس سنوي - أعلى ليقبل متوسط التوقعات البالغ 2.2%. إلا أنه كان أبداً من النسبة المسجلة في الربع الثالث من العام والبالغة 3.4%. وارتفع إنفاق المستهلكين - الذي يمثل نحو 70% من الاقتصاد - بنسبة 2.8% وإن كان أبداً مما كان

الحكومة الصينية تخفض معدل النمو المستهدف للعام 2019

قال «الوطني»: في إطار محاولة الصين لدعم اقتصادها المتباطئ نتيجة لضعف الطلب الخارجي والنزاع التجاري المستمر مع الولايات المتحدة، قامت بالتعهد بخفض الضرائب والرسوم وزيادة استثمارات البنية التحتية وتعزيز جهودها لإقراض الشركات الصغيرة، فخلال اجتماعات «مؤتمر نواب الشعب» الصيني السنوية، أعلنت الحكومة عن توقعها لنطاق نمو أبطأ يتراوح ما بين 6.0-6.5% مقابل نمو بنسبة 6.6% في العام 2018. وفي واقع الأمر، تواصل أنشطة المصانع

مواجهتها للمصاعب لتحقيق مكاسبها. ووفقاً لمؤشر مديري المشتريات الرسمي، بلغ نشاط المصانع أضعف مستوياته منذ ثلاثة أعوام في فبراير، وانخفض للشهر الثالث على التوالي، من جهة أخرى، استمر تضخم أسعار المستهلكين في التباطؤ، حيث تراجع من 1.9% على أساس سنوي في ديسمبر إلى 1.7% في يناير، بينما تباطأ تضخم أسعار المنتجين إلى أدنى مستوياته في عدة أعوام ببلوغه نسبة 0.1% فقط، بما يمهد الطريق أمام المزيد من سياسات التحفيز الحكومية.

النفط يواصل ارتفاعه على خلفية خفض الأوبك وحفائها حصص الإنتاج

واصل مزيج خام برنت ارتفاعه الذي بدأه في وقت مبكر من العام خلال الشهر الماضي، حيث أنهى شهر فبراير على ارتفاع بنسبة 7% على أساس شهري عند مستوى 66 دولاراً للبرميل بعد ارتفاعه بنسبة 15% في يناير. ويعزى هذا الارتفاع في المقام الأول، وإن لم يكن بصفة حصرية، لجهود منظمة الأوبك وحفائها ولائتها فيينا التي توصلت إليه لامتناع فائض الإمدادات في السوق بنهاية النصف الأول من العام 2019. وبلغت نسبة امتثال الدول الإحدى عشر الأعضاء بمنظمة الأوبك إلى 85% في يناير، بفضل السعودية والكويت اللتين سرعان ما قلصتا الإنتاج إلى مستويات

الحصص المقررة. ودفع ارتفاع أسعار النفط الرئيس الأمريكي ترامب إلى التبريد عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى أن الأسعار كانت تنح نحو «الارتفاع الشديد» ودعا الأوبك لارتفاع أسعار النفط عدة عوامل من ضمنها فرض العقوبات الأمريكية على فنزويلا في يناير، واقتراب انتهاء المهلة التي أعطتها الولايات المتحدة لفترة 180 يوماً قبل فرض العقوبات على إيران في مايو، وتراجع إنتاج النفط الخام في كندا بسبب اختناقات خطوط الأنابيب، هذا بالإضافة إلى أن أفاق توصل الولايات المتحدة والصين إلى اتفاقية أخذه في التحسن.

تباين أنشطة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي

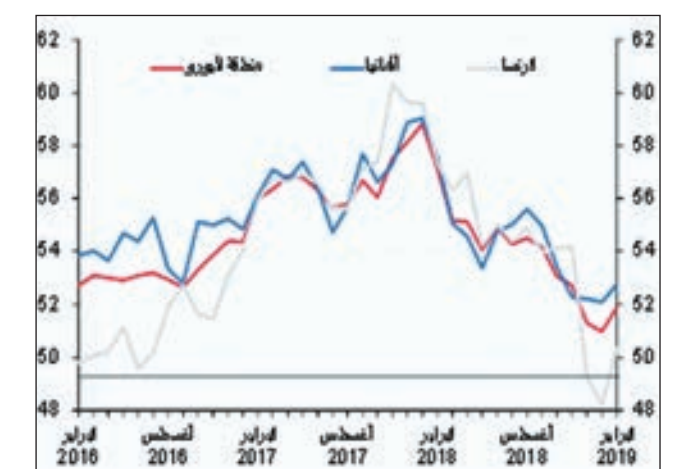
أشار «الوطني» إلى أن أداء القطاع الخاص كان مختلطاً في دول مجلس التعاون الخليجي في فبراير. في حين استمر تحسن القطاع غير النفطي للسعودية، حيث سجل مؤشر مديري المشتريات أعلى مستوياته منذ 14 شهراً ووصوله إلى مستوى 56.6 على خلفية ارتفاع معدل الأعمال التجارية المحلية. وتراجع مؤشر مديري المشتريات في الإمارات إلى أدنى مستوى له في عامين ببلوغه 53.4 بسبب التباطؤ في الطلبات الجديدة وتراجع إيرادات النفط وهو ذلك، كان نمو معدلات التوظيف ضعيفاً بصورة شاملة. كما لم يكن نمو الائتمان للقطاع الخاص السعودي جيداً، إذ تراجع إلى 2.4% على أساس سنوي في يناير مقابل 2.9% على أساس سنوي في ديسمبر.

وفي دبي، استمر الاتجاه الانكاشي في أسعار العقارات السكنية في العام 2019، وتراجعت الأسعار بنسبة 9.4% على أساس سنوي في يناير على خلفية مزيج من العوامل من ضمنها تشديد القيود التنظيمية على القروض وزيادة العرض وتغير أنماط الطلب. أما في البحرين، فقد أقر مجلس الوزراء مسودة الموازنة العمومية للدولة للعامين المقبلين والتي تشير إلى خفض العجز المالي من 2.3 مليار دولار إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018 إلى 1.6 مليار دولار «4% من الناتج المحلي الإجمالي» بحلول العام 2020. كما تتضمن الموازنة خفض الدعم واستحداث تدابير جديدة لتوليد الإيرادات مثل فرض ضريبة القيمة المضافة.

وأضاف التقرير: «أما خارج نطاق دول مجلس التعاون الخليجي، انخفض مؤشر مديري المشتريات المصري إلى 48.2 في فبراير. وتعد تلك القراءة هي الأدنى منذ سبتمبر 2017، بعد تواجده في منطقة الانكماش للشهر السادس على التوالي. ويسلط ضعف أداء مؤشر مديري المشتريات الضوء على ضعف تعافي القطاع الخاص غير النفطي، مع مواصلة مصر تطبيقها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي».

الأنشطة الصناعية في منطقة اليورو ما زالت تحت الضغوط

حالة الركود. وبعد أن أنهى المركزي الأوروبي برنامج التحفيز المالي لشراء الأصول في ديسمبر وأشار إلى احتمال رفع أسعار الفائدة في النصف الثاني من العام، يبدو أنه يقوم بتغيير سياسته مثل الاحتياطي الفيدرالي لتصبح أكثر تيسيراً.



ومن المتوقع أن يتم خفض توقعات النمو الخاصة بالمنطقة عند مراجعتها في اجتماع مارس، وأن يتم مناقشة إعادة برنامج اقراض البنوك طويل المدى «TLTROs» لدعم نمو الائتمان. كما يعد ضعف التضخم من الأمور المهمة أيضاً: حيث انخفض التضخم الأساسي إلى 1.0% على أساس سنوي في فبراير، فيما يعد أدنى من مستوى 2% المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي وإن كان قريباً منه.

الأماني لقياس مناخ الأعمال، الذي يتم مراقبته عن كثب، إلى انخفاض حاد في الاستثمارات التجارية في الفترة المقبلة. وعلى الرغم من ذلك، فإن القوة النسبية لكل من قطاع

أوضح تقرير البنك الوطني: «تستمر المخاوف بشأن النمو في منطقة اليورو، وخاصة تلك المتعلقة بالقطاع الصناعي المهم بالنسبة للمنطقة، نتيجة لتأثره بالتباطؤ العالمي والتوترات التجارية المتزايدة. وبلغ مؤشر مديري المشتريات المركب لمنطقة اليورو في شهر فبراير 51.9 في إشارة إلى تسجيل نمو اقتصادي بنحو 0.2% على أساس ربع سنوي في الربع الأول من العام 2019 - دون تغيير عن الربع الرابع - وإن كان قد تحرك للأعلى للمرة الأولى منذ ستة أشهر بما يدل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي نوعاً ما. وانخفض عنصر التصنيع إلى أقل من مستوى 50، في دلالة على الانكماش، مع تسجيل الطلبات الجديدة أكبر معدل تراجع منذ ستة أعوام، كما أشار مؤشر IFO

«المركز»: تزايد صفقات الاندماج بين المصارف يستدعي تعزيز دور الأبحاث



وثيق بالناتج المحلي الإجمالي لكل دولة وهو ما يربط بدوره بتقلبات أسعار النفط. وأشارت إلى أنه بعد تراجع أسعار النفط خلال عام 2014 «اضطرت حكومات مجلس التعاون الخليجي إلى الاستعانة بالودائع الحكومية لتعويض آثار خسائر إيرادات النفط وهو ما فرض ضغوطاً على بنوك المنطقة». ورات أن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة تشعب مصرفي إلى حد كبير وبالتالي كان الخيار العملي للبنوك الطامحة إلى الاستمرار في المنافسة هو الدخول طرفاً في صفقة اندماج أو استحواذ. وأضافت بأن من شأن اندماج البنوك في كيانات مصرفية أكبر أن يمنحها الحجم التنافسي المطلوب في السوق العالمية لافتة إلى استفادة الاقتصاد والقطاع المصرفي في دول مجلس المتغيرات الديناميكية.

قالت شركة المركز المالي إن القطاع المصرفي الخليجي يشهد حالياً مجموعة كبيرة من صفقات الاندماج والاستحواذ مؤكدة أهمية دور الأبحاث في تقديم تحليلات عميقة واستعراض مفصل لصفقات اندماج سابقة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة. وأضافت «المركز» في بيان أنها نظمت في هذا السياق ندوة بعنوان «صفقات الاندماج والاستحواذ في القطاع المصرفي الخليجي» بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت. وأوضحت أن الندوة تناولت أهم عمليات الاندماج التي تميز القطاع المصرفي بدول مجلس التعاون الخليجي في الأونة الأخيرة لافتة إلى أن الندوة ضمت نخبة من ممثلي مؤسسات مصرفية محلية ودولية تعمل في الكويت. وبيّنت أن ارتفاع أو انخفاض قيمة الأصول المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي يرتبط بشكل

الإمارات تتوقع 3.5% نمواً في الاقتصاد خلال 2019



قال مصرف الإمارات المركزي إنه من المتوقع أن ينمو اقتصاد البلاد بنسبة 3.5% في 2019، لتتسارع وتيرة النمو عن عام 2018، بدعم من النشاط الاقتصادي غير النفطي. وأضاف المصرف المركزي في تقريره الفصلي أن الاقتصاد نما بنسبة 2.8% في 2018، بدعم من زيادة إنتاج النفط ونمو القطاع غير النفطي، وذلك بعد نمو نسبته 0.8% في 2017، وتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي في القطاع غير النفطي مزيداً من التحسن في 2019، مدعوماً بتأثير حزم التحفيز المالي التي أعلنت عنها أبوظبي ودبي.

ووقعت مجموعة «إكسفورد إيكونوميكس» في تقرير حديث لها، أن يتسارع النمو في الإمارات خلال عام 2019، وأن تتحسن النظرة المستقبلية للاقتصاد، مدعومة بارتفاع إنتاج النفط، وموقف مالي قوي على المستويين الاتحادي والمحلي، علاوة على تدفق الاستثمار المتواصل، استبقاً لمعرض إكسبو دبي 2020، وخطط تحفيزية أخرى متعددة.

وذكر التقرير الصادر في فبراير الماضي، أنه رغم قرارات أوبك تقليص حجم الفائض النفطي، فإنه من المتوقع أن تزيد أبوظبي الإنتاج إلى 3.07 ملايين برميل يومياً في 2019، أي أعلى بـ3.2% من عام 2018، كما يتوقع أن يبلي القطاع غير النفطي بلاء حساناً بدعم من الميزانية الاتحادية التوسعية، وحزمة التحفيز بقيمة 13.6 مليار دولار، التي أقرت في منتصف عام 2018، وتمتد لثلاث سنوات، والهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال، وزيادة الإنفاق على البنية التحتية،

التحول الرقمي وإعادة الهيكلة أولويات قادة التجزئة بالمنطقة

هذا بشكل خاص على استخدام تجار التجزئة للتقنيات الجديدة التي تجمع بين التسوق التقليدي والتسوق عبر الإنترنت لاستحداث تجربة متمعة وسلسة ومتعددة القنوات. ومع تنامي وتيرة تجارة التجزئة عبر الإنترنت، يظهر المسؤولون قادة التجزئة التزاماً بوسائل الاستثمار في القنوات الرقمية، ليس فقط كطريقة للوصول إلى عملائهم، بل أيضاً للتركيز على «العائد على التجربة»، وهو الأمر الذي أصبح الآن ضرورة ملحة. ويؤثر تشارك العملاء لتجاربهم الشخصية في المتاجر عبر الإنترنت في قرارات شراء جميع العملاء المحتملين لتجار التجزئة. وأظهرت نتائج التقرير في الأولوية القصوى لتجار التجزئة في عام 2019 هي بناء أعمال مستدامة في عالم رقمي.

التفصيليين هذا العام. وفرضت هذه الاتجاهات أولوياتها الخاصة والتي من بينها تحقيق زخم قوي في مجال التحول الرقمي الذي صنفه 88% من الرؤساء التنفيذيين الذين جرت مقابلتهم كأولوية رئيسية، يليه تحسين الكفاءة وإعادة الهيكلة 50%، والتحديات المتعلقة بنقص المواهب الرقمية والتدريب 50%.

أظهرت نتائج تقرير بي دبليو سي كجزء من بحثين عن قطاع التجزئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن التحول الرقمي وتحسين الكفاءة وإعادة الهيكلة على رأس أولويات الرؤساء التنفيذيين في قطاع التجزئة بمنطقة الشرق الأوسط. وعرض التقرير بي دبليو سي، وجهات نظر الرؤساء التنفيذيين في قطاع التجزئة من جميع أنحاء المنطقة، والذين أجرت معهم بي دبليو سي مقابلات شخصية خلال العام الماضي للتعرف على وجهات نظرهم حول واقع السوق والتوقعات المتصورة للعام المقبل. ووفقاً لنتائج المقابلات، كانت التكنولوجيا وتغير سلوك المستهلكين والمشهد الاقتصادي والجيوستراتيجي غير المستقر هي أبرز العوامل الموجهة والمؤثرة على قرارات الرؤساء

ليسجل 7153.8 نقطة. وشهد مؤشر داكس الألماني زيادة بأكثر من 0.4% مسجلاً 11507.6 نقاط كما ارتفع مؤشر كاك الفرنسي بنحو 0.4% ليصعد إلى 5252.7 نقطة. وفي بيانها الاقتصادية، تراجعت الإنتاج الصناعي في ألمانيا بشكل غير متوقع كما انخفض فائض الميزان التجاري في البلاد، وصعد اليورو أمام الدولار بنسبة هامشية 0.07% ليصل إلى 1.1243 دولار.

وفي حالة رفض مقترح الصفقة، فإنه سيكون هناك تصويت آخر عما إذا كانت بريطانيا ستستأثر الاتحاد الأوروبي بدون صفقة، وفي تلك الحالة فإنه سيكون أمام أعضاء البرلمان اختيار التصويت على تأجيل موعد البريكست والمقرر له يوم 29 مارس. وارتفع مؤشر «ستوكس 600» بنسبة تزيد على 0.4% ليصل إلى 3721.1 نقطة كما صعد مؤشر «فوتسي» البريطاني بنحو 0.7%

ارتفعت مؤشرات الأسهم الأوروبية في مستهل تعاملات أمس، مع ترقب المستثمرين لإنتاج تصويت حاسم بشأن مسألة البريكست، وينظر المستثمرون باهتمام إلى التطورات المتعلقة بالبريكست: حيث المقرر أن يقوم مجلس العموم البريطاني بالتصويت على صفقة تزيماً ماي التي تنظم العلاقة بين الجانبين بعد مغادرة المملكة المتحدة لعضوية الاتحاد الأوروبي.

الأسهم الأوروبية ترتفع مع ترقب مستجدات البريكست